

قرار رقم ١٩١٤

إلحاق مساعدين قضائيين باللجان الناظرة في تطبيق الأحكام

المتعلقة بتطبيق الزيادات على بدلات الإيجار

إن وزير العدل،

بناءً على المرسوم رقم ٤٣٤٠ تاريخ ٢٠١٩/١/٣١،

بناءً على القانون النافذ حكماً رقم ٢ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨ وتعديلاته (تعديل قانون الإيجارات) لا سيما المادة ٧ منه،

بناءً على المرسوم رقم ٤٧٧٣ تاريخ ٢٠١٩/٥/١٧ (تشكيل اللجان الناظرة في تطبيق الأحكام المتعلقة بتطبيق الزيادات على بدلات الإيجار)،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى: يلحق المساعدون القضائيون التالية أسماؤهم باللجان الناظرة في تطبيق الأحكام المتعلقة بتطبيق الزيادات على بدلات الإيجار وفقاً للآتي:

- في محافظة بيروت:

- اللجنة الأولى:

سهيله مومنة

مارون رستم

- اللجنة الثانية:

ماري روز داغر

جمال دسوقي

- اللجنة الثالثة:

سوسن مسلماني

ماري بجاني

- اللجنة الرابعة:

رهجي مخائيل

عماد فرشوخ

- اللجنة الخامسة:

مريم قليلات

وجدي القزي



- في محافظة جبل لبنان:

- اللجنة الأولى: بيار حبيب

زياد ذيب

- اللجنة الثانية: سهيل حمزة
كلود معلوف

- اللجنة الثالثة: كريستيان مهنا
طارق عويدات

- اللجنة الرابعة: ندى حداد
لونا وهب

- اللجنة الخامسة: أنا ماريا خير الله
أنطوان حليحل

- اللجنة السادسة: ريمونا حداد
منى اسكندراني

- في محافظة لبنان الشمالي:

- اللجنة الأولى: شوكت جلول

فادي ابي غصن

- اللجنة الثانية: ريما عيسى
خالد رفاعي

- اللجنة الثالثة: سيدة خوري
نهدات حيدر أحمد



- في محافظة البقاع:

- اللجنة الأولى: نيكول واصف

زياد معلوف

- اللجنة الثانية: حوراء سليمان

وسام الجدوع

- في محافظة لبنان الجنوبي:

- اللجنة الأولى: رسمي سليم

كوليت روكس

- اللجنة الثانية: كاتيا ديب

حلمي رمال

- في محافظة النبطية:

- اللجنة الأولى: عباس عبدالله عكر

رواد ابو فاعور

- اللجنة الثانية: حسن ايوب

الياس جريس

- في محافظة عكار:

- اللجنة الأولى: ملكة عبدالله

ميلاد شبل



اللجنة الثانية: بشرى اسطفان
عبد الودود يحيى

- في محافظة بعلبك الهرمل:

اللجنة الأولى: جمانه طليس

حسن شاهين

اللجنة الثانية: الياس عون
حمزة فرج

المادة الثانية: تعقد اللجان المحددة بالمرسوم المذكور أعلاه اجتماعاتها خارج أوقات الدوام الرسمي في قصور العدل في المحافظات والاقضية بعد التنسيق مع الرئيس الأول الإستئنافي في كل محافظة.

المادة الثالثة: يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة %

بيروت في ٢٨ / ١٩ / ٢٠٠٨

وزير العدل

د. ألبرت سرحان

